مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤١٣**

يوم الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد نايت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إفانوف
	أوكرانيا	السيد زلينكه
	أيرلندا	السيد كووين
	بنغلاديش	السيد رحمان
	تونس	السيد بن يحيى
	سنغافورة	السيد جياكومار
	الصين	السيد تانغ جاشوان
	فرنسا	السيد فدرين
	كولومبيا	السيد فرنانديز دي سوتو
	مالي	السيد سيديب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد سترو
	موريشيوس	السيد غيان
	النرويج	السيد بيترسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باول

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

01-63216 (A)
0163216

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

الإعراب عن التعازي فيما يتعلق بحادث تحطّم طائرة لشركة أميريكان إيرلاينز في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): علم أعضاء مجلس الأمن ببالغ الحزن والأسى بسقوط طائرة تابعة لشركة أميريكان إيرلاينز، أفيد بأنها كانت في طريقها إلى الجمهورية الدومينيكية وعلى متنها زهاء ٢٤٦ مسافراً، في وقت سابق اليوم في نيويورك.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس المجتمعين اليوم على مستوى السفراء، أود أن أنقل صادق مواساتنا وتعازينا لحكومة الولايات المتحدة وشعبها، ولأسر من فقدوا أرواحهم في هذا الحادث المروّع. وفي هذه المناسبة الأليمة، أدعو جميع المشتركين في هذه الجلسة إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

لزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني الإشارة إلى أن بنغلاديش ممثلة في هذا الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن من قِبل وزير الدولة للشؤون الخارجية. ويمثل وزراء الشؤون الخارجية كلا من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وأيرلندا وتونس وسنغافورة والصين وفرنسا وكولومبيا ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريشيوس والنرويج. ويمثل وزير الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل جامايكا وزيرها للشؤون الخارجية. وفي حضور معاليهم تأكيد لأهمية الموضوع الذي سيجري تناوله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1060 التي تتضمن نص مشروع قرار أعده المجلس في سياق مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): عندما خاطبت الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أثنيت على المجلس لتصرفه السريع كيما يكرس في إطار القانون الخطوات الأولى المطلوبة للمضي قدما في مكافحة الإرهاب بعزم وتصميم جديدين. ويسرني أن أرى اليوم أن هذا التصميم يتجلى على أعلى مستويات حكومات الدول الأعضاء.

وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) قرار واسع النطاق الغرض منه استهداف الإرهابيين ومن يقدمون لهم المأوى أو المساعدة أو الدعم. وهذا القرار يطلب من الدول الأعضاء أن تتعاون في طائفة عريضة من المجالات تتراوح بين قمع تمويل الإرهاب، وتوفير الإنذار المبكر، والتعاون في التحقيقات الجنائية، وتبادل المعلومات بشأن الأعمال الإرهابية المحتملة.

كما أن لجنة مناهضة الإرهاب التي يرأسها السير جيريمي غرينستوك سفير المملكة المتحدة، أعدت برنامج عمل يحدد مجال تركيز عمل اللجنة في فترة الأيام الـ ٩٠ الأولى، وينشئ آليات تقدم من خلالها الدول تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وهذه التقارير ستؤدي دورا حاسما في تحديد وتصنيف السياسات والصكوك الموجودة حاليا. وينبغي أن تكون المعيار الذي يهتدي به المجتمع الدولي عندما يقيم قدرته على مكافحة الإرهاب الدولي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشجع جميع الدول على أن تكفل التنفيذ

الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأن تقدم ردودها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وقد أنشأت مؤخرا فريقا عاملا ليحدد الآثار الأطول أجلا المترتبة على الإرهاب الدولي، وأبعادا واسعة للسياسة العامة للأمم المتحدة في هذا المجال. وسيصوغ لي الفريق أيضا توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وسوف يشارك فيه مسؤولون كبار من منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب خبراء من خارج المنظومة.

إن الأمم المتحدة، تحتل مكانا فريدا يمكنها من تيسير التعاون بين الحكومات في مكافحة الإرهاب. فالشرعية التي تضفيها الأمم المتحدة يمكنها ضمان أن يكون أكبر عدد من الدول على مقدرة واستعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية والصعبة - الدبلوماسية والقانونية والسياسية - المطلوبة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب.

وينبغي أن يبدأ الكفاح ضد الإرهاب بكفالة أن تقوم جميع الدول دون أي تأخير بالتوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الـ ١٢ التي سبق إعدادها واعتمادها تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن الإرهاب الدولي. وتنفيذ تلك الصكوك. وسيكون من المهم أيضا التوصل إلى اتفاق حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وكما ذكرت في الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فإني أتفهم وأتقبل الحاجة إلى توخي الدقة في تعريف الإرهاب. ولكن هناك حاجة أيضا إلى توفر الوضوح الأخلاقي. فلا يمكن أن نقبل حجة من يسعون إلى تبرير القتل المتعمد للمدنيين الأبرياء، بغض النظر عن القضية أو المظلمة.

وفضلا عن التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء فرادى، يتعين علينا الآن أن نعزز المعايير العالمية المناهضة لاستعمال وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أيضا أن نشدد الضوابط على أنواع أخرى من الأسلحة تكمن فيها أخطارجسيمة عندما يستخدمها الإرهابيون. وهذا يعني مضاعفة الجهود لضمان فرض حظر على بيع الأسلحة الصغيرة للمجموعات من غير الدول؛ وإحراز تقدم في مجال القضاء على الألغام الأرضية؛ وتحسين الحماية المادية للمنشآت الصناعية الحساسة، بما فيها النشآت النووية والكيميائية؛ وتوخي اليقظة المتزايدة إزاء تهديدات الإرهاب الإلكتروني.

ومع أن تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب تطور نرحب به، فإنه قد ينطوي على المخاطرة بمعاملة الإرهاب كظاهرة منفردة. والواقع هو أن الإرهاب، مثل الحرب، ظاهرة شديدة التعقد، لها أهداف وأسباب متعددة، وأسلحة كثيرة وعملاء عديدون ومظاهر لا حصر لها. أما القاسم المشترك الوحيد بين مختلف مظاهر الإرهاب فهو الاستخدام المحسوب للعنف المميت ضد المدنيين، لتحقيق مآرب سياسية.

غير أن هذا القاسم المشترك بالذات هو الذي يوفر للأمم المتحدة قضية عامة وجدول أعمال مشترك. وإنني أحيي المجلس على إحرازه هذا التقدم السريع بشأن هذه المسألة الحيوية. فنجاحنا في نهاية الأمر، سيقاس بكم الأعمال الإرهابية التي نحبطها وعدد الأرواح البشرية التي ننقذها، ولكنني على ثقة بأن الوحدة التي ولدت يوم ١١ أيلول/سبتمبر سيتسنى الحفاظ عليها في الشهور والسنين القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية جامايكا.

إن اجتماع مجلس الأمن على هذا المستوى الرفيع لهو تعبير عن التزامنا الراسخ باتخاذ تدابير ملائمة تهدف إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وقد شاركنا دون تردد في

التنديد بشدة بأعمال الإرهاب التي تشكل تحديا لنا جميعا، وتفرض علينا جميعا التزاما بأن نعمل معا من أجل القضاء على هذا البلاء.

ونحن نسلم بأن كسب الحرب ضد الإرهاب لن يتحقق من خلال عمل واحد يقوم به مجلس الأمن، وإنما من خلال تصميمنا على العمل معا. وبالتالي، فإن جامايكا تدرك وتؤيد تماما الفرضية المنطقية القائلة إن الرد الأكثر فعالية على الإرهاب الدولي هو التعاون الكامل على الصعيد الدولي. والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكنه التصدي بفعالية لهذا التحدي الذي يواجه جميع الدول والإنسانية جمعاء. ويتعين علينا أن نوحد صفوفنا لكي نتخذ إجراءات حازمة وحاسمة وعريضة القاعدة لدحر هذا البلاء.

ومجلس الأمن، إذ يعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، احتل مكان الصدارة في اعتماد تدابير تهدف إلى إلحاق الهزيمة بقوى الإرهاب. وفي القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، أعربنا عن استعدادنا لاتخاذ كل الخطوات اللازمة للرد على جميع أشكال الإرهاب ومكافحتها، وفقا للمسؤوليات الموكلة إلى المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أكدنا من جديد، بعبارات لا لبس فيها، على أن أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكنا حاسمين في وضع مجموعة تدابير شاملة لكي تضطلع بها الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب.

إن جميع الدول ملزمة بمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية.

ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو الملاذ الآمن لمقترفي أعمال الإرهاب. ويجب على جميع الدول أن تمنع أي شخص يكون في أراضيها أو خاضعا لسلطانها القضائي من القيام بأي حال من الأحوال بالمساعدة والتحريض في تخطيط أو تشجيع أو تمويل أو تنفيذ أو دعم أي عمل من أعمال الإرهاب. ونؤكد من جديد أن أي دعم يقدم في هذا الخصوص يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعين علينا أن نتأكد من أن التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي لا تحول بيننا وبين المضي قدما في كفاحنا لإلحاق الهزيمة بالإرهاب الدولي. وينبغي لنا ألا نسمح للإرهاب أيا كان شكله أو مظهره بأن يولّد عدم الاستقرار، وبالتالي يعرقل آفاق السلام والتنمية. ولتلافي ذلك لا بد لنا من أن نضمن التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لقد وضعت لجنة مناهضة الإرهاب مبادئ توجيهية من شأنها لو اتبعت أن تساعد الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها وأن تعزز قدراتنا الجماعية على محاربة الإرهاب وهزيمته.

ومع ذلك، فإنه لا تتوفر لجميع الدول قدرات متساوية تمكنها من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا، وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة الدول التي لديها القدرة على أن تفعل ذلك، أن يقدم المساعدة المالية والتقنية اللازمة إلى أولئك الذين يحتاجون إليها من أجل تنفيذ التزاماتهم تنفيذا فعالا. وفي حين أن من واجب جميع الدول أن تنفذ بالكامل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فإن المسؤولية تكون أكبر بالنسبة للدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها موارد كافية لتقديم كل الدعم اللازم. وهذا أمر ضروري إذا أردنا النجاح في مكافحة الإرهاب الدولي.

ثانيا، لا بد من وجود التزام متجدد في إطار الجهود الدولية الرامية إلى معالجة القضايا العالمية التي تساعد على نشوء الإرهاب. والواقع أنه ما من سبب أو شكوى يمكن أن يبرر شن هجمات فظيعة على الضحايا الأبرياء. ومع ذلك، فإن مشاكل الفقر؛ وانتشار الصراعات الإقليمية؛ والحرمان

من حقوق الإنسان ومن فرص الحصول على العدالة والمساواة في الحماية بموجب القانون للجميع؛ والافتقار إلى التنمية المستدامة والحماية البيئية - كل هذه الأمور توفر أرضا خصبة لانتشار الإرهاب ولحماية الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية.

ثالثا، لا بد لنا من أن نحسن تنسيق الجهود على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، من أجل تعزيز الرد العالمي على التحديات الخطيرة التي تشكلها الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وخصوصا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي من أدوات الإرهاب.

إن جامايكا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب، وهي تدعم عمل لجنة مناهضة الإرهاب. وفي يوم السبت الماضي، وقعت جامايكا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتقوم حكومتي بتعجيل اتخاذ الإجراءات الداخلية التي ترمي إلى تحقيق عالمية الاتفاقيات القائمة والصكوك الأخرى المناهضة للإرهاب. كما نؤيد الجهود الجارية لوضع مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، ونحث جميع الدول الأعضاء على السعي للتوصل إلى اتفاق حول المشروع النهائي لهذه الاتفاقية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ونحن في منطقة الكاريبي نكرر التأكيد على التزامنا بأن نعمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية. إن أعمال الإرهاب تعرض للخطر أرواح الأبرياء وكرامة وأمن البشر في كل مكان. كما أنها تهدد الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، وتقوض الاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. ينبغي لنا ألا نتراجع عن تعهدنا والتزامنا الفردي والجماعي بمكافحة الإرهاب وهزيمته.

أستأنف مهامي الآن بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية معالي السيد تانغ جاشوان.

السيد تانغ جاشوان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم وفد الصين، عن خالص مواساتنا لأسر وأقارب الضحايا الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لتحطم الطائرة صباح اليوم.

لقد أصبحت قضية مناهضة الإرهاب منذ ١١ أيلول/سبتمبر محط اهتمام المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يعقد مجلس الأمن جلسته الوزارية لمناهضة الإرهاب في هذا الوقت، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز مكافحة الإرهاب والنهوض بها من جانب المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام وأن أشكره على مشاركته وعلى ملاحظاته الهامة.

لقد بينت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن الإرهاب لا يشكل خطرا جسيما يهدد السلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنه يلحق أيضا أضرارا شديدة بالاقتصاد العالمي. والإرهاب يمثل تحديا صارخا لكل الحضارة الإنسانية، وهو عدو مشترك للبشرية جمعاء. ويجب أن تتخذ جميع البلدان التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية لتغليظ عقوبة ارتكاب الأعمال الإرهابية، وأن تنفذ بجدية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تنهض بشكل فعال بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تنضم إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب في وقت مبكر.

وترى الصين أن ضرب الإرهاب يجب أن يكون محدد الهدف بوضوح وأن يتجنب إصابة الأبرياء، ويكون متمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المعترف بها بشكل عام. ويجب أن يفيد

السلام والاستقرار في الأجل الطويل لمختلف المناطق والمعالم ككل.

وترى الصين كذلك أن مكافحة الإرهاب تمثل صراعا بين السلام والعنف. ونحن نعارض الربط بين الإرهاب وأي دين أو عرق. وترى الصين أيضا أنه ينبغي ألا تكون هناك ازدواجية في المعايير فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا مشتركا ضد كل أشكال الأعمال الإرهابية وأن يدينها بشكل موحد، وأن يمضي بتصميم في مكافحتها.

إن مكافحة الإرهاب مهمة مطولة ومعقدة ومجهدة. وينبغي أن تتخذ التدابير لمعالجة كل من أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية. والحلول المناسبة للقضايا العالمية، مثل الفقر والصراعات الإقليمية والتنمية المستدامة، لن تفضي فحسب إلى النهوض بالسلام والتنمية في العالم، ولكنها ستسهم أيضا في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلا. ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد اضطلعت القرارات ذات الصلة التي تم اتخاذها والجلسات التي عقدتها الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، بدور هام لا مندوحة عنه في مكافحة الإرهاب والنهوض بالتعاون الدولي. والصين – شأنها شأن بلدان عديدة أخرى – تؤيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهما يواصلان الاضطلاع بدور رائد في مكافحة الإرهاب.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي أولويته التالية لتمكين لجنة مناهضة الإرهاب من الاضطلاع بدورها بشكل كامل بغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا ورصد هذا التنفيذ. وفي الوقت نفسه ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما وثيقا للتطورات التي تحدث في مكافحة الإرهاب، وأن يتخذ في الوقت المناسب التدابير اللازمة لتنسيق المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب والنهوض بهذه المكافحة.

ويجب أن نوضح أنه ليست الولايات المتحدة وحدها هي التي يتهددها خطر الإرهاب. فالعديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الحاضرة هنا، قد عانت أيضا وبشدة من آفة الإرهاب. والصين أيضا تعرضت لخطر الإرهاب.

وقد ظلت القوى الإرهابية في ”تركستان الشرقية“ منذ عهد طويل تتلقى التدريب والتمويل والدعم من الجماعات الإرهابية الدولية. وفي العديد من المناسبات شنت مختلف الأنشطة الإرهابية في منطقة شينجيانغ في الصين وفي البلدان الأخرى، وقتلت بوحشية أناسا أبرياء. ومن الواضح أن القوى الإرهابية في ”تركستان الشرقية“، هي جزء من الإرهاب الدولي، لا أكثر ولا أقل، وينبغي أن تكافح بصرامة.

وظلت الصين دائما تقف ضد الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وقد اعتمدت سلسلة من التدابير الإدارية والقضائية والاقتصادية والأمنية في ذلك الصدد. وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سرعان ما أصدرت الصين منشورا يدعو إلى التنفيذ الصارم لجميع أحكام القرار. وانضمت الصين بالفعل إلى تسع من الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المناهضة للإرهاب. ومؤخرا أكملت الصين إجراءاتها القانونية الداخلية للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية. وستوقع الصين عما قريب على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. كما أننا أسرعنا بإجراء المفاوضات والتعاون مع البلدان ذات الصلة وأنشأنا شتى الآليات التعاونية لمكافحة الإرهاب. وستواصل الصين

بذل جهودها التي لا تني لمكافحة الإرهاب ولتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وإننا نؤيد الوثيقة المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي ستعتمد في جلسة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية كولومبيا، السيد غيلريمو فرنانديز دي سوتو.

السيد فرنانديز دي سوتو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أتقدم بتعازي حكومة كولومبيا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على الحادث المؤسف الذي وقع اليوم وأن أعرب عن تضامن حكومة كولومبيا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

ونود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على الدور الرائع الذي اضطلعت به جامايكا في إدارة أعمال المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا. ونود أيضا أن نتوجه إليكم بتحية إجلال على ما تحليتم به من حكمة في اقتراح هذا الاجتماع الوزاري للمجلس، المعقود لمناقشة بند بالغ الأهمية في جدول أعمالنا. وهذا قطعا من شأنه توفير فرصة ممتازة لمتابعة التدابير التي اتخذها المجلس في هذا الميدان ولإعطاء زخم سياسي لتنفيذها.

ومنذ أن ناقش المجس لأول مرة هذه المشكلة عقب الأعمال الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر، أيدت كولومبيا بلا تردد القرارات التي اعتمدها أعضاء المجلس. وقد أكدنا من جديد إيماننا بأن الكفاح ضد الإرهاب الدولي هو مسؤولية كل الدول، بلا استثناء. وفي هذا الصدد، سيعتمد النجاح الذي نحققه على مدى قدرتنا على جعل مبدأ المسؤولية المشتركة فعالا.

وكولومبيا تؤيد تماما النهج الذي اتخذه المجلس إزاء هذه المشكلة، ولا سيما تركيزه على تمويل أعمال الإرهاب الدولي. ومن الضروري السيطرة على موارد التمويل هذه وتفكيكها. وكما قال رئيس كولومبيا في الجلسة العامة للجمعية العامة يوم السبت، إن التراخي في السيطرة على المؤسسات المالية ووجود ملاذات آمنة للضرائب والنظم المصرفية يشبه إعطاء المجرمين إذنا بالاستمرار في تكديس الموارد غير المشروعة لتمويل الموت.

وفي هذا السياق، يجب ألا يغيب عن نظرنا الدور المؤذي الذي تؤديه السوق العالمية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات كعامل في تمويل العنف والإرهاب. فمعظم الأموال الضخمة العائدة من هذا النشاط تبقى في الأسواق المالية للبلدان المستهلكة، ويذهب جزء كبير منها إلى شراء الأسلحة، وعلى وجه الخصوص إلى تمويل الإرهاب. ولذا فإننا خلال رئاستنا للمجلس في آب/أغسطس، ابتدرنا النظر في مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واختُتم ذلك بإصدار بيان رئاسي هام.

وقد اتخذت كولومبيا خطوات هامة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتحقيقا لهذه الغاية، شرعنا في بذل مجهود مشترك بين المؤسسات يشمل كيانات الدولة ذات الصلة. وأدخلنا تشريعا جنائيا تقدميا للتعامل مع أعمال الإرهاب والمعاقبة عليها. وعُرِّفت هذه الأعمال وحُددت بوضوح في نظمنا القانونية.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعنا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ونأمل أن ننضم في المستقبل القريب إلى خمس اتفاقيات أخرى. وستكون كولومبيا حينئذ دولة طرفا في ١٠ من الاتفاقيات الـ ١٢ المودعة لدى الأمين العام.

وسنستمر في تقديم إسهام فعال في لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي نشغل فيها منصب أحد نواب الرئيس. وسنواصل أيضا تقديم

إسهام قوي العزم من خلال رئاستنا للجنة الجزاءات المعنية بأفغانستان، وهي منصب ظللنا نشغله منذ يناير من هذه السنة.

وعلى الصعيد الإقليمي، اضطلعنا بدور فعال في مبادرة منظمة الدول الأمريكية، وفي ذلك السياق سنشرع قريبا في إجراء مناقشات بشأن إبرام اتفاقية بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا المجال نفسه، تشغل كولومبيا رئاسة الفريق العامل المعني بالضوابط المالية الذي أنشأته مؤخرا اللجنة المشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وإذ تتصرف كولومبيا أيضا بصفتها بلدا عضوا في المعاهدة المشتركة للمساعدة بين الدول الأمريكية، فإنها شاركت في اتخاذ قرار وزراء العلاقات الخارجية، الذي صنف هجمات ١١ أيلول/سبتمبر باعتبارها هجوما على كل أعضاء المعاهدة. ونُقِل ذلك الإعلان على النحو الواجب إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ونحن بوصفنا أعضاء في مجموعة ريو، ظللنا نعمل على تشجيع تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي السنة الماضية عقدت المجموعة اجتماعا للخبراء القانونيين من البلدان الأعضاء بغية النظر في تنفيذه. ولاحظنا خلال ذلك الاجتماع أن الأعمال الإرهابية الأخيرة شكلت امتحانا للنظم القانونية القائمة، مدركين في نفس الوقت أن الكفاح ضد هذه البلوى ينبغي أن يُشنَّ مع المراعاة التامة لحكم القانون، والقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وتود كولومبيا مرة أخرى أن تؤكد من جديد رفضها القاطع لجميع أعمال الإرهاب الدولي، مهما كانت أصولها أو دوافعها. ونود أيضا المشاركة في الالتزام السياسي المطلوب للتقدم في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتدابير الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

وسيبذل بلدي قصارى جهده في مواصلة التزامه بهذا الكفاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية فرنسا، السيد أوبير فدرين.

السيد فدرين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أقول كم حزنت عندما سمعت عن الحادث الذي وقع صباح اليوم. إننا لا نعرف بعد طبيعة ذلك الحادث، إلا إنني أريد أن أقدم التعازي إلى مدينة نيويورك، التي فُجعت مرة أخرى، وإلى أسر الضحايا.

إن اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر تحد رئيسي للسلم والديمقراطية. ولقد رد مجلس الأمن على الفور باتخاذ القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١). وعملا بذلك القرار، وممارسة لحق الدفاع عن النفس، أقدمت الولايات المتحدة على رد مسلح ضد أسامة بن لادن وشبكة القاعدة وضد نظام طالبان الذي يدعمهما. وفرنسا متضامنة مع هذا العمل.

إن محاربة الإرهاب الدولي تعني العمل بشكل متزامن على جبهات عديدة. ويجب أن تكون التعبئة عالمية، وهي كذلك. وعلى الأمم المتحدة هنا دور هام تؤديه. ويجب عليها أولا أن توفر للمجتمع الدولي الصكوك القانونية المشددة التي تمكنه من محاربة الإرهاب، بما في ذلك حرمان الإرهابيين من كل تمويل، وضمان سد كل أبواب الدعم أو الملاذ في وجههم. ولقد استجاب مجلس الأمن على تلك الضرورة الملحة باتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالإجماع.

وبنفس الروح يجب أن نعمل على النهوض بدخول الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، المعتمدة في عام ١٩٩٩، حيز النفاذ. ومن المهم أخيرا، أن ننتهي من مشروع الاتفاقية الشاملة في أقرب وقت ممكن.

وتعني هذه التعبئة أيضا زيادة التعاون بين الدول، وهي شيء يمكن أن تسهم فيه الأمم المتحدة إسهاما رئيسيا. فمن خلال إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب وضع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) آلية للتعاون والتشجيع نأمل أن تساعد الدول، بما يتفق مع احتياجاتها، في الاستجابة لمتطلبات التحالف العالمي.

ولكي يكون هذا فعالا، يجب تعبئة المنظمات الإقليمية والهيئات المتخصصة حول الأهداف نفسها. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر أقر الاتحاد الأوروبي خطة عمل واسعة النطاق جدا، وتشمل أوامر اعتقال أوروبية وتدابير قانونية أخرى وتدابير خاصة بالشرطة وبأمن الطيران. وإن التوصيات الجديدة المتصلة بغسيل الأموال والصادرة عن قوة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المعتمدة في واشنطن العاصمة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تمكن أعضاءها من أن يطبقوا على مصادر تمويل الإرهاب نفس الأساليب المستخدمة بنجاح في مكافحة غسيل الأموال. وتنص هذه التوصيات على تدابير يمكن للدول التي ليست أعضاء في قوة العمل المعنية بالإجراءات المالية أن تتخذها.

ومن الضروري أيضا أن نضمن الاتساق بين مبادرات هذه الهيئات المختلفة وما يتم القيام به في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تقترح فرنسا إنشاء محفل معني بمكافحة تمويل الإرهاب تزيد عضويته على عضوية قوة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ويمكن أن يصبح، ضمن أمور أخرى، نقطة فعالة لتعميم المتطلبات التي تصيغها الأمم المتحدة.

من الواضح أن أعمال الإرهاب الدولي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يجب أن يحاربه مجلس الأمن بأشد قوة. ويشهد مشروع الإعلان الذي سيعتمده المجلس اليوم على عزم أعضائه الإجماعي، وعلى عزم المجتمع الدولي بأسره من خلالهم. إننا مصرون على المضي قدما في مواجهة جميع جوانب هذه الحملة المعقدة الطويلة الأجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أيرلندا، معالي السيد براين كووين.

السيد كووين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم أيرلندا والحكومة الأيرلندية أن أضم صوتي إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم مواساتنا لحكومة الولايات المتحدة وإلى أسر من فقدوا أرواحهم نتيجة سقوط طائرة في حي كوينز، بنيويورك، صباح اليوم.

أعتقد أننا نجتمع هذا الصباح، في هذا التجمع الوزاري، للتأكيد على برنامج الأمل والالتزام في مواجهة من يريدون فرض برنامج اليأس والطغيان والإرهاب. لقد أكد لنا الحفل التأبيني في موقع مركز التجارة العالمي بعد ظهر أمس مرة أخرى على أن جرائم ١١ أيلول/سبتمبر البشعة تتحدى كل شيء نعتز به. كما أعاد التأكيد لنا جميعا على أن الإرهابيين يحتقرون كل شيء تجسده الأمم المتحدة. الإرهابيون لا يحترمون الحرية أو التسامح؛ ولا يحترمون حقوق الإنسان للأبرياء؛ ولا يحترمون تشجيع التنوع والتعددية؛ ولا يحترمون المذاهب أو الأديان؛ ومن المؤكد أنهم لا يحترمون آراء ومعتقدات الآخرين.

لذلك أصبح من الضروري تعبئة المجتمع الدولي بشكل فعال وتلبية ما هو في حقيقة الأمر نداء الواجب والشرف. وعلينا خلال مواصلتنا لهذا العمل أن نتصرف بشجاعة وعزم، وأيضا بحكمة وبصيرة. وفي الفترة القادمة مباشرة نسعى إلى تقديم من ارتكبوا هذه الأعمال البشعة إلى المحاكمة، ومن الصواب أن يكون الأمر هكذا. وبالطبع علينا أيضا أن نضع موضع التنفيذ أحكام القانون وسياسات وإجراءات الحكومات في كل أرجاء العالم التي ستدمر قدرة هذه القوى على العمل. ويعني ذلك أننا يجب أن نتجاوز

الأقوال. إنه يعني أن نضطلع جميعا بالأعمال وأن نعمل بيد واحدة.

إنني أثني على ما قاله الأمين العام صباح اليوم: هناك حاجة إلى أن توقع جميع الدول على الصكوك القانونية الدولية الـ ١٢ القائمة في هذا الصدد والتصديق عليها وتطبيقها بدون تأخير. وأعتقد أننا لكي نؤكد على جدية عزمنا، يجب أن نضمن الانتهاء من وضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب والاتفاق عليها، وأن يشمل تعريف الإرهاب الدقة القانونية والوضوح الأخلاقي اللازمين اللذين أشار إليهما الأمين العام. ولا أعتقد أن أحدا في العالم المتحضر سيكون له أي اعتراض أو مشكلة بشأن تعريف الإرهاب بوصفه تجاهلا وحشيا للأرواح المدنية البريئة والإزهاق المتعمد لها، أو مبدأ أن ما من قضية على الأرض، سياسية كانت أو غير ذلك، يمكن أن تبرر الأساليب التي يمثلها الإرهاب.

يقدم قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر، خطة مفصلة للعمل على الإزالة الدائمة لقدرة الإرهاب الدولي على العمل: أمواله وموارده وتنظيمه وقدرته على التجمع وإعادة التجمع.

إننا نرحب بحرارة بعمل لجنة مجلس الأمن المعنية بمناهضة الإرهاب في وضع الأسس المتينة للتنفيذ الكامل لجميع نصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهنئ أعضاءها. وعلينا عند تنفيذ ذلك القرار أن نعمل معا على تعزيز قدرة جميع الدول على القيام بذلك بشكل فعال. ويعني هذا توفير الدعم والمساعدة المتبادلة، أينما كان ذلك ضروريا.

كذلك نحتاج إلى التأكيد بقوة وصلابة في الفترة القادمة على دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في مواجهة التهديدات المشتركة وفي تحقيق الأهداف والغايات المشتركة. الأمم المتحدة تمثل أساس القانون الدولي والنقطة المركزية في المساعي الدولية، وهي المكان الذي نتجمع فيه للتأكيد على المثل العالمية والتطلع إلى الآفاق الجديدة للعمل المشترك. ولا يمكن ولا ينبغي أن يستخدمها المجتمع الدولي أو أي منا بمفرده في الأيام الحالكة فقط ويتجاهلها في الأيام المشرقة: نحن في حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى في عالم يصبح متكاملا اقتصاديا بشكل متزايد ولكن توجد تصدعات خطيرة حقا في هياكله.

وإن الإرهاب الدولي يستطيع أن يقوض رضانا عن أنفسنا إذا أخفقنا في التعامل بشكل قوي مع قدرته على العمل. لقد تعلمنا أخيرا الدرس، وبكلفة باهظة. ويجب أيضا أن نتعامل مع ظروف الحالات الأوسع التي تسمح للإرهاب بالبقاء بل وحتى بالازدهار – وهذه الظروف موجودة فعلا.

أمامنا تحديات عديدة نواجهها في بناء نظام دولي أكثر عدالة. والإشارة إلى أن أغنى ٢٠٠ شخص في العالم لديهم أصول تفوق أصول بليوني نسمة على الطرف الآخر من المعادلة ليست من قبيل الحجج السفسطائية. وأعتقد أنه ليس من الحكمة ولا من الأمان – وليس من الصواب – الاستمرار في تصريف شؤون العالم بهذه الطريقة.

وفي وقت العمل ضد خطر مشترك مروع لا بد لنا من أن نكفل أننا لا يسعنا، ببساطة، أن نتجاهل هذه الحقائق التي يواجهها عديدون: ففي ذلك خطر علينا. ومن المهم لنا مع سعينا إلى تحقيق العدالة الجزائية، أن نسعى بجدية مماثلة إلى خدمة قضية تعميم العدالة. ومن الضروري بالطبع أن نؤكد أن ردنا الأكثر فعالية على شر هائل يجب ألا ترتكز على العزم المشترك فحسب بل أيضا على قيمنا المشتركة والتزامنا بمساعدة ومؤازرة بعضنا للبعض الآخر في إطار الأمم المتحدة وجدول الأعمال واسع النطاق الذي تسعى إلى تحقيقه.

وأيرلندا تؤيد مشروع الإعلان الوزاري المطروح على المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية موريشيوس، الأونرابل انيل كومارسنغ غيان.

السيد غيان (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن بلادي، أن أنقل تعازينا الخالصة إلى أسر وأقارب جميع الضحايا الذين قتلوا في حادث تحطم الطائرة في حي كوينز صباح اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على أسلوب إدارتكم لجلسة مجلس الأمن هذه بشأن موضوع بالغ الأهمية هو موضوع الإرهاب الدولي.

إن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة تشكل تحديا للمجتمع الدولي برمته. وهي تذكرنا بالحاجة الملحة إلى القيام بعمل دولي متضافر من أجل استئصال هذه الآفة.

ثمة توافق عام في الآراء على أن وقت التعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد انتهى وأن ساعة العمل دقّت. والعمل الذي يتعيّن على الدول أن تضطلع به حدده مجلس الأمن بقراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) تحديدا جيدا. ثمة حاجة ملحة إلى العمل، لأن الإرهابيين أنفسهم سيتخذون تدابيرهم لإفشال هذا القرار.

ومن الجلي أن المجالات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية هي، أولا، تعقُّب كل الموارد المالية المتاحة للشبكات الإرهابية وإبعادها عن متناول أيدي الإرهابيين؛ ثانيا، تبادل المعلومات التي من شأنها أن تساعد على تفكيك الشبكات الإرهابية؛ ثالثا، ضمان ألا تؤمِّن أي دولة الملاذ لأي شخص ضالع في الشبكات الإرهابية.

وينبغي لنا ألا نتلاعب بالألفاظ بشأن تعريف الإرهاب، لأننا جميعا نعلم أن الإزهاق الطائش لأرواح الأبرياء دون تمييز إنما هو من عمل الإرهابيين فحسب.

وليس لهؤلاء قضية يكافحون من أجلها، وهم لا يتقدمون بمطالب قبل إعدادهم لتلك الأفعال.

لقد أثَّرت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر تأثيرا فادحا على اقتصادات البلدان الفقيرة، التي لا تملك القدرة مثل الاقتصادات الكبرى على تحمُّل تلك الآثار. ونتيجة لتلك الهجمات، سيموت الملايين من الأطفال في أفريقيا وأماكن أخرى.

ويتسبب الإرهاب في معاناة لا يمكن تصورها، فضلا عمَّا يلحقه بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم من اضطراب. ويستخدم الإرهابيون لغة الكراهية، ويأبون على الحياة البشرية كرامتها، ويزدرون قيمتها. وعلى المجتمع الدولي أن يوجِّه رسالة واضحة مؤكدا أنه لا يخشى مواجهة الإرهابيين.

وينبغي ألا يراود الشك أحدا بشأن بشاعة الإرهاب. والمجتمع الدولي يدين أي شخص يشارك في أعمال إرهابية باسم الدين أو المذهب أو العقيدة. إن الإرهاب عدو لكل القيم الأساسية التي ترفع الأمم المتحدة، وكذلك الكمنولث والمنظمات الإقليمية الأخرى، لواءها.

إن الحرب ضد الإرهاب ليست خيارا مطروحا أمامنا وإنما ضرورة مطلقة. ويجب أن ننتصر في هذه الحرب، ومن واجبنا جميعا أن نتخذ كل التدابير الضرورية لبلوغ هذا الهدف. ومجرد التأمل في البديل هو أمر مروِّع تماما. وعندما نخوض الحرب ضد الإرهاب، يشن الإرهابيون أنفسهم حملة دعائية بغرض إضفاء هالة أخلاقية على أفعالهم الإرهابية. ومن الأهمية بمكان أن نستميل قلوب وعقول أولئك الذين قد تجتذبهم أو تؤثر فيهم الحملة الدعائية للإرهابيين.

وقد يجتمع الفقر والجوع والمرض واليأس وغياب المستقبل الواعد لتوفر مرتعا خصبا للإرهابيين، إذ يتيح لهم ذلك إمكانية الاستقطاب والتذرع بالأخلاقيات العالية.

وبينما نتخذ التدابير الفورية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ينبغي ألا يغيب عن بالنا ما يجب أن نفعله على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية، فهي وحدها التي يمكن أن تنقذ البلدان الفقيرة من هاوية الانحطاط والحرمان.

لقد التقى الزعماء الأفريقيون في داكار واعتمدوا إعلانا لمكافحة الإرهاب، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ويؤكد ذلك الإعلان على قوة التزام الدول الأفريقية وتكريس نفسها للحرب ضد الإرهاب الدولي. ونود أن نثني على السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، على هذه المبادرة التي جاءت في أنسب وقت. ويسعدنا كذلك أن نلاحظ تسارع الجهود الإقليمية، لتكون مكملة للتدابير الدولية ضد الإرهاب.

لقد شرعت بلادي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي هذا الصدد، قمنا، البارحة على وجه التحديد، بتوقيع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ونتعهد بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

إننا نحث الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى حلٍ مبكر لكل القضايا المعلقة، حتى يتسنى وضع دليل تفصيلي للتصدي للإرهاب من جميع جوانبه بشكل ناجع.

ختاما، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لمشروع الإعلان الوزاري الذي يحدونا الأمل بأن يعتمد في ختام هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الخارجية في موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن للسيد يان بيترسن، وزير الشؤون الخارجية في النرويج.

السيد بيترسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أن أبدأ بتقديم خالص تعازي حكومتي إلى الولايات المتحدة وأسر الذين فقدوا أرواحهم في حادث الطائرة المأساوي الذي وقع في نيويورك صباح اليوم.

إن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أوضح التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي بجلاء ما بعده جلاء. كما أضاف بُعدا جديدا للدور المحوري لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

والهجمات الإرهابية التي وقعت في ذلك اليوم كانت موجهة ضدنا جميعا. وإننا نعرب عن تعازينا للشعب الأمريكي ولأسر وأصدقاء الضحايا من أجزاء عديدة من العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يتحد في إدانة الإرهاب ومكافحته، مثلما وقفنا متحدين هنا في المجلس وفي الجمعية العامة.

ولا بد أن يستمر ويقوى ذلك التحالف العريض ضد الإرهاب، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية. ولهذا، الغرض، فإن الأمم المتحدة هي المفتاح.

إن هدفنا المباشر هو منع المزيد من الهجمات الإرهابية وتقديم المجرمين إلى العدالة. وأعمالنا موجهة ضد مجموعة من المتطرفين الذين يستغلون ديانة عالمية لخدمة أهدافهم الدنيئة. وهم يرتكبون جرائمهم تحت ذريعة الكفاح من أجل قضايا مشروعة.

إن الإرهاب الدولي معقد ومتعدد الأوجه. ولن يتسنى لنا أن نهزمه إلا باتباع نهج دائب متكامل. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ندخر وسعا من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لأولئك الذين حوصروا بين النيران - هؤلاء الذين عانوا طويلا على أيدي الإرهابيين ومن يساندونهم. وعلينا أن نصل إلى المراتع التي تُنبت الإرهاب. ويجب أن نستغل كل الوسائل المتاحة: السياسية والقانونية والعسكرية والمالية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتولى الزمام فتضع استراتيجية شاملة طويلة المدى لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد يجد الأمين العام أن من المفيد أن يعيِّن ممثلا خاصا لدعم جهوده في هذا الصدد.

والقيادة السياسية – قيادتنا – مطالبة وبشكل عاجل بأن تخوض المعركة ضد الإرهاب الدولي. وعلينا أن نشرح لشعوبنا أسباب عدم وجود حلول سهلة. وعلينا أن نشرح كيف أن تخفيف ألم اللحظة قد يعرِّض للخطر احتمال إيجاد علاج طويل الأمد. وينبغي لنا أن نشرح كيف أن قراراتنا إن لم تعقبها الأفعال فسوف نقع ضحايا في أيدي الإرهابيين.

ويجب أن نبرهن على أننا نكافح الإرهاب بشروطنا نحن، وأننا نحافظ على القيم والحقوق والحريات التي يزدريها الإرهابيون.

لقد عمل مجلس الأمن بسرعة وحزم في مواجهة الهجمات الإرهابية. فالقرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) أوضح أن تلك الهجمات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتستلزم إعمال حق الدفاع عن النفس. وإن ملاحقة الإرهابيين ومن يساندونهم في أفغانستان إنما تتم في إطار ممارسة هذا الحق. ونحن نؤيد ذلك تماما.

أما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيستهدف أولئك الذين يمولون الإرهاب. وتنفيذا لهذا القرار، اتخذنا بالفعل عددا من الخطوات الملموسة للقضاء على الموارد الاقتصادية المحتملة للإرهابيين. ونشارك مشاركة نشطة في العمل الذي يجري هنا في إطار لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن. ونبحث في أفضل السُبُل الكفيلة بمساعدة البلدان التي قد تحتاج إلى المساعدة.

إن الإرهاب يمثل تهديدا عالميا للسلم والأمن الدوليين ويجب أن يواجه على هذا الأساس. ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن يظل محور استجابتنا. ولهذا السبب فإن هذه الجلسة مهمة وحسنة التوقيت أيضا. ولذا فإن النرويج ستواصل الاضطلاع بدورها النشط في عمل المجلس لمكافحة الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، السيد إيغور س. إيفانوف.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن مشاركتي في عبارات العزاء التي أُعرِب عنها في هذه الجلسة فيما يتعلق بالكارثة الجوية التي حدَثت اليوم.

إن اجتماعنا اليوم ذو دلالة رمزية عميقة. فالهيئة الرئيسية لمنظمتنا، التي أسندت إليها المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، تثبت دورها التنسيقي الأساسي في توحيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة أشد الأخطار على الاستقرار العالمي: ألا وهو الإرهاب الدولي.

وأود أن أُذكِّر بأنه في عام ١٩٩٩ – وبمبادرة من روسيا، التي عانت من هجمات كبيرة من الإرهابيين الدوليين – بدأ المجلس ينظر بصورة شاملة في مشكلة الإرهاب بوصفه تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

والأحداث المأساوية التي وقعت في الولايات المتحدة هذه السنة، وكذلك الجرائم الإرهابية في الدول الأخرى، توفر دليلا صارخا على أنه في عالمنا المترابط، وفي عصر العولمة هذا، يصبح حزن أحد البلدان حزنا للمجتمع الدولي كله. وفي الرد على أعمال الإرهابيين الشريرة، هناك وعي متزايد بحقيقة بسيطة: هي أن التضامن والدعم المتبادل في مكافحة الشر المشترك يساعدان على حماية بلد المرء ومواطنيه من ذلك الشر.

وقد حان الوقت الآن لأن نلقي بالتردد وأنماط القولبة الماضية جانبا ولنخطط بوضوح استراتيجية للتدابير المستقبلية في الكفاح المشترك ضد الإرهاب الدولي. وكانت

بداية التحالف الدولي المناهض للإرهاب أول خطوة هامة جدا في ذلك الاتجاه.

لماذا نحتاج إلى منظومة عالمية شاملة لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة؟ إننا نعلم تماما كيف أصبح الإرهاب الدولي خطيرا في شكله الحالي، وإلى أي مدى بعيد تمتد شبكاته خلال كل العالم. إنه عدو غدار وفي بعض الأحيان مراوغ يتعذر إدراكه. وليست له قومية أو انتماء إقليمي واضح. وفي السنوات الأخيرة، أصبح مرتبطا على نحو متزايد بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ويناور بتدفقات مالية ضخمة.

واعتماد مجلس الأمن مؤخرا لقرارات لم يسبق لاتساع نطاقها نظير – وإني أشير في المقام الأول إلى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – يضع أساسا سياسيا وقانونيا صلبا للقضاء على الخطر الإرهابي. وإني أتكلم هنا عن تدابير ملموسة وفعالة. وإننا نرى أن لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض ستيسر التنفيذ التام لتلك القرارات، الملزمة لكل الدول. وقد انخرطت روسيا بصورة نشطة في العمل المناهض للإرهاب.

وقد أشرنا أكثر من مرة إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة. فلا يمكن أن يكون هناك إرهابيون أشرار أو إرهابيون أخيار، أيًّا كانت الشعارات التي يتسترون وراءها. والحرب التي تشن ضدهم في أي جزء من العالم، يجب أن تكون قوية وحاسمة. ومع ذلك، فإن الخطأ الذي لا يمكن غفرانه هو ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو ثقافة. وواجبنا هو أن ننشئ حوارا وتفاهما متبادلا بين مختلف الحضارات على أساس القيم المشتركة المتمثلة في حماية حياة البشر وكرامتهم.

والمهمة الأخرى التي لا تقل إلحاحا هي إنشاء حيِّز قانوني دولي واحد لمكافحة الإرهاب. ولبلوغ هذه الغاية، علينا أن نكفل سرعة انضمام جميع البلدان إلى الاتفاقيات الدولية الحالية المناهضة للإرهاب. كما أنه من المهم للغاية أن نختتم العمل في الأمم المتحدة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لمجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن استقرار العالم، أن يناشد الجمعية العامة أن تعتمد في دورتها الحالية مشروع الاتفاقية الدولية المعنية بقمع أعمال الإرهاب النووي، والتي ستكون أول معاهدة في تاريخ المنظمة تهدف إلى مكافحة الإرهاب الذي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل.

ووجود نهج شامل للقضاء على الإرهاب الدولي يعني ضرورة إعمال طائفة كاملة من التدابير المالية والسياسية والإنسانية. فالوسائل العسكرية وحدها لا تكفي لحل هذه المشكلة. والفقر والأمية والبطالة وعدم الوصول المتكافئ إلى منافع التقدم العلمي والتكنولوجي عوامل تدفع المحرومين إلى صفوف المتطرفين. ويتعيَّن على الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية الرئيسية في العالم أن تضاعف جهودها من أجل ضمان ظروف أكثر توازنا وأقل تمييزا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية على الصعيد العالمي.

في بعض الأحيان، تكون مجرد بضع ساعات أو دقائق كافية لمنع عمل معيَّن من أعمال الإرهاب. وبغية استئصال ظاهرة الإرهاب من مستقبل الجنس البشري، سنكون بحاجة إلى عمل مكثف متعدد الأطراف من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي. ولا ينبغي ادخار أية وسيلة لبلوغ هذا الهدف. فالذي يتعرض للخطر الآن هو، في المقام الأول، أرواح مواطنينا وحريتهم وأمنهم. وروسيا تقف جنبا إلى جنب مع الذين شاركوا في هذا العمل، والذين سينجزون المهمة بكل تأكيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية سنغافورة، معالي السيد س. جاياكومار.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع زملائنا في المجلس، في الإعراب عن تعازينا الخالصة لحكومة وشعب الولايات المتحدة، ولأسر الضحايا الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم الطائرة الذي وقع اليوم. ونحن لا نعرف حتى الآن ما هو السبب في وقوع الحادث، ولكن ما سبَّبه من إحساس بالذعر ودمار واسع، بالنسبة للمواطنين والمقيمين والدبلوماسيين في هذه المدينة، يبين بوضوح كيف أن حياتنا ما زالت تتأثر بالأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

وأهنئ جامايكا على مبادرتها المهمة والتي أتت في حينها، بدعوتها إلى عقد هذا الاجتماع الوزاري بشأن مناهضة الإرهاب. كما أشكر أوكرانيا على اقتراحها الداعي إلى عقد هذه الجلسة.

لقد مر شهران على الأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام وأوجدت أوضاعا جديدة. ومن الواضح أن التصدي لخطر الإرهاب حاليا يحتل بحق مركز الأولوية على الصعيد العالمي. ويجب ألا يظل مقترفو هذه الجرائم الشائنة دون عقاب. ولا بد من تقديمهم للعدالة لردع الآخرين عن التفكير بارتكاب مثل هذه الجرائم المريعة. وتقف سنغافورة مع المجتمع الدولي في هذه الحملة لمكافحة الإرهاب. إنها ليست حربا ضد أي دين. إنها ليست حربا ضد شعب أفغانستان. إنها حرب ضد قوى العنف والتعصب والتطرف. إنها حرب من أجل الحضارة، حرب لا بد من أن نكسبها.

يجب أن نعد أنفسنا لبذل جهد طويل. وستتخذ التهديدات أشكالا عديدة. وسيكون بعضها أكثر خبثا من الأخرى. والإرهاب، مثل المرض، إذا تم القضاء على أحد مصادره، فستظهر أشكال أخرى أو تتغير. ولن يتمكن المجتمع الدولي من احتواء هذه القوى الخبيثة إلا باتباع استراتيجية مصمّمة وموحدة وشاملة ومستمرة. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، قام العديد من المنتديات الإقليمية والدولية بإجراء مناقشات وإصدار بيانات حول الإرهاب. ولقد برز خيطان مشتركان هما: أولا، إدانة صريحة للإرهاب وتصميم على جعل الكفاح ضده قضية مشتركة.

ويتمثل التحدي الآن في تحويل بيانات الغضب وإعلانات التصميم إلى عمل دولي متماسك ومنسق. وستضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الجهد. وقد قام مجلس الأمن والجمعية العامة بسرعة لم يسبق لها مثيل باتخاذ ثلاثة قرارات ضد الإرهاب تعتبر بمثابة نقطة تحول. وقد عملت هذه القرارات، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على إرساء أساس قانوني متين للعمل الدولي ضد الإرهاب. وسيؤدي التعجيل باختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية شاملة ضد الإرهاب إلى زيادة تعزيز الإطار القانوني الدولي. وإننا نرحب بقيام مجلس الأمن باعتماد إعلان حول الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب في وقت لاحق من هذا اليوم.

لكن مهما كان التقدم الذي حققناه، فإن الطريق أمامنا ما زال طويلا. ونحن بحاجة ماسة إلى تحسين التعاون العملي فيما بين وكالات إنفاذ القوانين والجمارك والاستخبارات التابعة لجميع البلدان. فهذه الوكالات المهنية هي بمثابة السيف القاطع للحملة الدولية ضد الإرهاب. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، لجأت حكومات عديدة إلى تشديد ممارساتها الوطنية في هذه المجالات من إنفاذ القوانين. وقام بعضها بسن تشريعات جديدة. وهذه تطورات إيجابية، إلا أنها تجعل من التنسيق الدولي أكثر أهمية مما سواه. ولن ننتصر على الإرهاب إلا من خلال توثيق التنسيق وتعميقه بين وكالاتنا العاملة في ميدان إنفاذ القوانين.

ولقد دعت مختلف المنتديات إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الخطوات التالية في الكفاح ضد الإرهاب. ولكي نقدم مساهمة فعالة في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، فإن التركيز الذي يجب أن يوليه أي مؤتمر ينبغي أن يكون على اتخاذ تدابير للتعاون تكون عملية وملموسة وقابلة للتحقيق. وإني أقترح، كعنصر أساسي من عناصر العملية التحضيرية، أن يجتمع الفنيون من عناصر إنفاذ القوانين في بلادنا أولا وأن تعهد إليهم ولاية استعراض كفاية الآليات والممارسات الدولية الراهنة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يكون هدفهم تحديد الثغرات الموجودة في مجال نطاق الصلاحيات وغير ذلك من المجالات، ومواءمة الممارسات، وتعزيز الآليات الدولية القائمة في مجال مكافحة الإرهاب، والقيام، عند الضرورة، باقتراح إنشاء آليات دولية جديدة مخصصة للكفاح ضد الإرهاب.

وقد اتبع قادة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذين التقوا في الشهر الماضي في شنغهاي، نهجا يركز على النتائج. وقد أعربوا في مداولاتهم النظرية الذكية عن تأييدهم لاتخاذ تدابير محددة وعملية لمكافحة الإرهاب كان من بينها تعزيز أمن المطارات والموانئ، وتشديد الأنظمة المالية، وإنشاء شبكة موحدة للاتصالات بين أجهزة الجمارك في آسيا والمحيط الهادئ. وفي اجتماع القمة السنوي المعقود في بروني في الشهر الحالي، اتفق قادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على اتباع استراتيجية إقليمية عملية لمكافحة الإرهاب تركز على تحسين التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القوانين لدينا. وسيعقد اجتماع خاص لوزراء الداخلية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مطلع العام القادم لمواصلة تعزيز تعاوننا في ميدان إنفاذ القوانين ومكافحة الإرهاب.

هذه الجهود الإقليمية وغيرها يمكن أن تكون بمثابة حجر الأساس في تنسيق العمل الدولي ضد الإرهاب. وليس أمامنا من بديل، على حد قول الأمين العام. فإما أن نتعاون في كفاحنا وننتصر، وإلا فلن يكون النصر حليفنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي. وأعطي الكلمة إلى وزير خارجية تونس، السيد الحبيب بن يحيى.

السيد بن يحيى (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يتقدم لكم بالشكر والامتنان على مبادرتكم، باقتراح من وفد أوكرانيا، بإدراج بند مكافحة الإرهاب ضمن جدول أعمال المجلس لهذا الشهر، لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية قصوى.

كما أنتهز هذه الفرصة لأجدد للوفد الأمريكي ولصديقي كولين باول تعاطف تونس ودعمها للحكومة وللشعب الأمريكي الصديق إثر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي. كما أتقدم بالتعازي لعائلات الضحايا على أثر الحادث الذي جد صبيحة هذا اليوم بنيويورك.

ظاهرة الإرهاب لا تمثل حدثا ظرفيا حديث العهد أو وليد الساعة. فقد بادرت تونس، منذ أوائل التسعينات، بالتنبيه إلى مخاطره ونادت في عديد المحافل بضرورة إيجاد إطار دولي كفيل بمكافحة هذه الظاهرة.

كما بادرت تونس من ناحيتها بإيجاد الحلول الناجعة على الصعيد الداخلي باعتماد سياسة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، استبعدت بها نهائيا مخاطر الإرهاب والعنف مع ترسيخ مقومات دولة القانون والمؤسسات.

وقد حان الوقت اليوم، لتقوم المجموعة الدولية أولا، بتوحيد جهودها من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب ومقوماته التنظيمية والتمويلية والإعلامية. وفي هذا المجال، فإن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمثل في حد ذاته

أرضية متينة تمكن المجموعة الدولية من المرور من مرحلة الخطاب إلى التحرك الفعلي لتطويق مخاطر هذه الظاهرة. كما يمثل هذا القرار إطارا دوليا يمكِّن من ضبط استراتيجية دولية وقائية وردعية شاملة تستهدف الإرهاب.

ثانيا، بضرورة التنسيق والتعاون لإيجاد خطة عمل محكمة لمواجهة الإرهاب في جميع مظاهره، الدينية أو العرقية أو السياسية. وتبدي تونس في هذا الصدد استعدادها التام لمواصلة إسهاماتها وتعاونها على جميع الأصعدة مع المجموعة الدولية قصد إرساء آلية تنفيذ تتمثل في مدونة سلوك شاملة وتوافقية لمكافحة الإرهاب. وقد سبق أن اعتمدت كل من منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي مقترحا ساهمت تونس في بلورته تم بموجبه وضع قرارات هامة. وأود أن أسترعي بالمناسبة انتباه المجلس إلى الوثيقة التي تم توزيعها اليوم والتي تتضمن بيان الآلية الأفريقية لإدارة النزاعات والمتعلق بموقف المنظمة من ظاهرة الإرهاب.

ثالثا، بالالتزام الفعلي والصريح من قبل جميع الدول بعدم تقديم أي عون مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك منح اللجوء السياسي، لعناصر ثبت اشتراكها الضمني أو الفعلي في أعمال إرهابية، والعمل في نطاق التعاون بين الدول على عدم السماح للشبكات الإرهابية والمتسترة تحت غطاء منظمات المجتمع المدني بحرية التحرك ومنعها من وسائل العمل. ويتعين كذلك توخي اليقظة والحذر تجاه استعمال هذه الحركات لوسائل الإعلام المتطورة لبث ثقافة التطرف والعنف والإثارة.

إن النقاش الذي دار في الجمعية العامة إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مكن من بلورة موقف دولي موحد تجاه ظاهرة الإرهاب وإدانته. ونسجل في هذا الصدد الارتياح لما توصل إليه هذا النقاش، وخاصة منه عدم الخلط بين الإسلام وما ينسب إليه من أعمال صادرة عن مجموعات إرهابية متعصبة لا تمت بتاتا بأي صلة إلى الإسلام باعتباره دين الوسطية والاعتدال والتسامح؛ والتأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة وفي إطار الشرعية الدولية؛ والعمل على ترسيخ التعاون والتضامن على الصعيد الدولي لإزالة عوامل الإحباط والحرمان في العالم، وحل القضايا العالقة وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني حتى لا تستغل هذه القضايا من قبل الحركات الإرهابية والمتطرفة بهدف زعزعة الاستقرار الدولي؛ والدعوة لمكافحة مظاهر الفقر والتخلف. علما بأن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم رهين تكريس مبادئ المساواة والعدل والتضامن بين الشعوب. وقد سبق لتونس أن اقترحت بهذا الصدد إنشاء صندوق عالمي للتضامن بهدف التدخل العاجل في مختلف مناطق الفقر في العالم.

وعلى غرار مساهمتنا في إعداد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومساندة كافة مقتضياته فإننا ندعم كذلك القرار الذي سيعتمده مجلسنا اليوم. وأود في الختام الإشارة إلى نداء توجه به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للتحول، يوم الأربعاء الماضي، إلى قادة العالم وقوى الخير فيه، وكذلك إلى أهل الرأي والحكمة، لحثهم على تكثيف الجهود حتى لا تنزلق العلاقات بين الشعوب في هذا الظرف الدقيق بالذات إلى إحياء شبح الصراع بين الأديان التي هي في جوهرها ونبل مقاصدها، على عكس ذلك، منبع للتسامح والحوار والتضامن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية تونس الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. أعطي الكلمة لوزير خارجية أوكرانيا، السيد أناتولي زلينكه.

السيد زلينكه (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نتوجه بتعازينا القلبية إلى أقارب المتوفين في تحطم الطائرة اليوم. وقد يكون من الملائم أن نعود بالذاكرة إلى الوراء، إلى أواخر القرن التاسع عشر التي شهدت سلسلة من الاعتداءات الإرهابية القاتلة. ففي عام ١٨٩٤ اغتيل الرئيس الفرنسي سادي كارنو. وفي عام ١٨٩٧ طعنت إمبراطورة النمسا، إليزابيث، وقُتل رئيس الوزراء الإسباني، أنطونيو كانوفاس. وفي عام ١٩٠٠ قتل ملك إيطاليا أمبرتو، وفي عام ١٩٠١ اغتيل رئيس الولايات المتحدة، وليام ماكنلي. وأصبح الإرهاب في ذلك الوقت الشغل الشاغل للسياسيين ورجال الشرطة والصحفيين والكتاب - من دوستويفسكي إلى هنري جيمس. ولو كان قادة العالم قد قرروا وقتها الاجتماع لأصروا على إيلاء الإرهاب أعلى الأولويات في جداول أعمالهم. وللأسف أنهم لم يفعلوا ذلك.

أما تاريخ القرن العشرين فنعرفه تماما. ولو أن أولئك القادة اجتمعوا وناقشوا التهديدات التي شاعت في كل الأمم في ذلك الوقت، فلربما لم تكتب أسوأ صفحات ذلك القرن الأكثر دموية في تاريخ الحضارة.

طبيعي تماما أن ينعقد مجلس الأمن في هذا المنعطف الحرج لمناقشة القضية التي أصبحت واحدا من شواغل البشرية جمعاء. ومجلس الأمن بالذات، هو الملزم بحكم صلاحياته بصياغة رد موحد على هذه التهديدات، وبالاشتراك الحاسم في رسم سياسة شاملة للأمم المتحدة ضد آفة الإرهاب.

إن الهجمات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر فتحت صفحة جديدة في تاريخ البشرية. فقد هزت ضمير البشرية وتركت جرحا عميقا في حياة ملايين البشر. والمجتمع الدولي لا يسعه الآن إلا أن يظل متأهبا وجاهزا لمواجهة التهديدات الجديدة لأن التحرك التالي للإرهابيين قد يفضي إلى مأساة عالمية الأبعاد. كما أن هذه اللحظات تتيح فرصة فريدة لأن تثبت الحضارة نضجها ووحدتها.

لقد أوضحت أوكرانيا موقفها بجلاء من الجهود العالمية الجارية لمكافحة الإرهاب الدولي. وأعاد رئيس أوكرانيا تأكيد موقف بلدي في مؤتمر دولي عقد مؤخرا في وارسو، بولندا، جمع رؤساء ١٧ دولة من أوروبا الشرقية والوسطى. ونحن نؤيد خطة العمل المعتمدة في المؤتمر ونعتبرها إسهاما مهما وقويا في النضال العالمي لاستئصال جذور هذه الجريمة. وتزمع أوكرانيا مواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة للتحالف المتعدد الجنسيات ضد الإرهاب، باستخدام وسائل من بينها طاقات مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود التي تضم جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا.

لقد اتخذ هذا المجلس بالفعل الخطوة الأولى في سبيل وضع الإطار اللازم لرد عالمي على الإرهاب الدولي، باعتماده القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نشدد على ضرورة متابعة تنفيذه الكامل والثابت من كل الدول. ولا يخامرني شك في أن مجلس الأمن ولجنته لمكافحة الإرهاب سيواصلان تركيز اهتمامهما الأولي في الشهور المقبلة على هذه المهمة.

لكن هذا ما هو إلا جزء من المهام المعقدة التي تواجه هذه المنظمة في عملها المتعدد الأوجه. فمن المهام الأخرى، التصدي لأمراض عالمية من قبيل تهريب الأسلحة وإنتاج المخدرات والاتجار بها وغسل الأموال. فعلينا أن نقضي على الكراهية والتعصب الطائفي والديني اللذين يظلان المنبت الخصب لصراعات عديدة. ويجب علينا كذلك أن نحسم المشاكل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وطرق توصيلها والتكنولوجيات المتصلة بها. وقد اكتسبت كل هذه القضايا أهمية إضافية بعد الأحداث التي وقعت مؤخرا.

والطريق أمامنا طويل ووعر. ولكن يجب ألا تثنينا ضخامة هذه المهمة عن الاضطلاع بما يجب أن نفعله. ونعتقد أن الجلسة الحالية ستصبح خطوة هامة على هذا الطريق وستساعد على توطيد التصميم الدولي على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وعضو البرلمان.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن عميق حزني لأنباء هذا الصباح الباكر عن سقوط طائرة في مدينة نيويورك وأقدم خالص تعازي حكومة المملكة المتحدة إلى أحباء الضحايا وإلى سكان نيويورك وعن طريقكم، سيدي الوزير باول، إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها. إن أي خسارة في الأرواح، في أي وقت وفي أي بلد، مروعة. أما أن تأتي أنباء هذه الكارثة الآن، مهما كان سببها، فإنني أعتقد أننا جميعا نفهم أنها ستترك صدمة مضاعفة لسكان مدينة نيويورك وشعب الولايات المتحدة بأسره.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب وعلى رئاستكم لها.

يوم أمس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في الساعة ١١/٠٠، ترك شعب المملكة المتحدة بأسره، لمدة دقيقتين، كل ما كان يعمله، ووقف إجلالا لذكرى العاملين من الرجال والنساء الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأديتهم واجبهم، وكفاحهم من أجل رفع لواء قيم الكرامة البشرية وحقوق الإنسان وحرياته التي نعتز بها جميعا. إنهم يفعلون ذلك كل عام. وفي السنين الـ ٥٠ الماضية لم تمر سوى سنة واحدة دون أن يُقتل فيها مواطن بريطاني في سبيل هذه القضية.

وللأمم المتحدة سجلها المشرف كذلك، وهو سجل طويل للأسف، ضحى فيه مواطنو المجتمع العالمي بأرواحهم في سبيل قضية السلام ومبادئ الأمم المتحدة.

نعلم جميعا، أن ١١ تشرين الثاني/نوفمبر اكتسب معنى جديدا هذا العام - منذ شهرين بالضبط عندما فقد الآلاف من الأبرياء أرواحهم في الهجمات الإرهابية الشائنة على نيويورك وواشنطن. ويجب ألا ننسى أبدا أن ثلث دول العالم فقدت مواطنيها في هذا العمل الإرهابي الواحد.

الإرهاب ليس جديدا في العالم، ومما يؤسف له أنه ليس جديدا أبدا على المملكة المتحدة، حيث فقدنا في الأعوام الـ ٣٠ الماضية أرواح أكثر من ٣ ٠٠٠ من أبناء شعبنا سقطوا ضحايا أعمال إرهابية. ولكن في ١١ أيلول/سبتمبر، شهد العالم الإرهاب على نطاق مروع لم يسبق له مثيل. ولدى حكومتي، الحكومة البريطانية، رسالة بسيطة للإرهابيين ولمَن يدعمون الإرهاب، وهي أن الإرهاب، أي استهداف الأبرياء عمدا لأغراض سياسية، عمل إجرامي، ولا توجد قضية سياسية أو دينية أو عقائدية على الإطلاق يمكن أن تبرر استخدام هذا العنف العشوائي.

ويسرني أن أقول إن التصميم الدولي قوي. والإعلان الذي يصدره مجلس الأمن اليوم ينص على الشجب القاطع لكل أعمال الإرهاب. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) كان حدثا تاريخيا، فهو أول قرار يفرض التزامات على جميع الدول بالاستجابة إلى التهديد العالمي بالإرهاب. ويجب أن تكون لتنفيذه أولوية لدى كل عضو في الأمم المتحدة، بمساعدة لجنة هذا المجلس لمكافحة الإرهاب، وبالتعاون معها.

ومما يثلج صدري أن أتذكر أنه في عام ٢٠٠٠، عندما تشرفتُ بشغل منصب وزير داخلية المملكة المتحدة، تمكَّنا من تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب لدينا تعزيزا كبيرا، وشرعنا الآن في اتخاذ مزيد من التدابير للوفاء على الوجه

الكامل بمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبعض هذه التدابير الجديدة معروض على برلمان المملكة المتحدة هذا الأسبوع. والهدف الرئيسي لهذه التغييرات تعزيز الحريات المدنية ذات الأهمية الحقيقية، مثل الحق في الحياة نفسها والحق في الحياة دون خشية من قنابل الإرهابيين أو رصاصهم. كما أننا نقلل من الفرص المتاحة للمشتبه فيهم من الإرهابيين لاستغلال أو إساءة استخدام الحريات التي تتيحها المملكة المتحدة، وهي الحريات التي يسعى الإرهابيون أنفسهم إلى القضاء عليها.

لقد صدقت المملكة المتحدة على اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ السارية، ونحث الدول الأخرى على التعجيل بإجراءاتها لإتمام ذلك. وسنواصل العمل لإكمال الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب.

وترى المملكة المتحدة أن علينا أن نواجه بفعالية الإرهاب وتمويل الإرهاب واتجار الإرهابيين بالمخدرات والدول التي ترعى الإرهابيين. والرسالة التي يجب أن نبعثها من هنا هي أننا متحدون جميعا في تصميمنا وفي أعمالنا على إلحاق الهزيمة بالإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالأنباء الواردة من شمال أفغانستان عن التقدم العسكري. ولكن هذه ليست سوى الخطوة الأولى، وإن كانت خطوة جوهرية، لتحرير أفغانستان بأسرها ولإنشاء حكومة متعددة الأعراق وتمثيلية وذات قاعدة عريضة هناك ولتحقيق هدفنا، وهو تهيئة عالم خال من الآفتين المزدوجتين، الإرهاب والحرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد باول (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لكم، السيد الرئيس، وللأمين العام ولجميع زملائي على إعرابكم عن التضامن وعلى تعازيكم بمناسبة هذا الحادث المروع الذي وقع صباح اليوم. والتقارير التي لدي حتى الآن توحي بأنه حادث غير مدبر، ونرجو أن يكون هذا هو الحال، رغم أنه حادث مفجع للذين فقدوا أحباءهم. وأغلبية ركاب الطائرة كانوا من الدومينيكيين العائدين إلى الجمهورية الدومينيكية. ولذلك، أوجه مواساة خاصة لأصدقائنا الدومينيكيين هنا في الأمم المتحدة على هذه الخسارة في الأرواح.

أود كذلك أن أعرب عن شكري لجامايكا وأوكرانيا على قيادتهما في عقد هذه الجلسة. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها مجلس الأمن في هذه القاعة بوصفي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني متأكد من أنكم، سيدي، تفهمون أن من دواعي السرور، بل والشرف، لي شخصيا أن تكون جامايكا في مقعد الرئاسة.

السيد الرئيس، زملائي الوزراء، أصدقائي وحلفائي في تحالف مكافحة الإرهاب، تقوم الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، واتخاذها الآن. قبل شهرين من يوم أمس، كان مواطنو كثير من الدول الممثلة في هذه القاعة ضحايا هجمات وحشية قام بها إرهابيون هنا في نيويورك. ورأت وفودكم كلها ولمست نتائج هذا العنف والحطام الذي لا يزال يحترق على بعد أقل من ميلين من هذه القاعة. ويوم أمس اجتمع في نفس ذلك المكان الرئيس بوش وبصحبته الأمين العام السيد عنان، ورئيس الجمعية العامة ووزير الخارجية السيد هان، وأحيوا ذكرى وفاة أكثر من ٥٠٠ من مواطنيكم وآلاف من الأبرياء الآخرين الذين فقدوا أرواحهم في ذلك اليوم.

الذين يريدون تعريف الإرهاب لا حاجة بهم إلى البحث عنه في أي مكان آخر. ولا يستطيع أحد أن يدافع عن هذه الأعمال التي لا تعرف الشفقة التي ارتكبت ضد الأبرياء. وليس هذا بصدام بين الحضارات ولا الديانات. إنه هجوم على الحضارة والدين بحد ذاتهما. إنه تجسيد لمعنى الإرهاب.

والآن سأشرح للمجلس ما تقوم به الولايات المتحدة حاليا إزاء الإرهاب وما يحدونا الأمل أن يقوم به آخرون. تحارب الولايات المتحدة ضد الإرهاب مباشرة بهجومها على الإرهابيين ومؤيديهم. لقد أعلنا الحرب على جميع المنظمات الإرهابية التي لها فروع في أرجاء العالم. وحسبما قال الرئيس بوش بوضوح أمام الجمعية العامة، بما أن هذه المنظمات ذات صفة عالمية، فإننا نحتاج إلى دعم جميع شركائنا في المجتمع الدولي. ونحن بحاجة، بصفة خاصة، إلى مساعدات قوات الشرطة وأجهزة الاستخبارات وشبكات المصارف في كل أرجاء العالم لعزل أعدائنا المشتركين حيثما يختبئون ثم القضاء عليهم.

وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لعدد كبير من الدول والمنظمات الدولية التي استجابت على جناح السرعة وبقوة. ولقد شعر الشعب الأمريكي بالتشجيع لتضامن الكثيرين معه في كل أرجاء العالم بعد تلك الهجمات. ولقد أوضحت الإجراءات السريعة التي اتخذتها هذه الهيئة والجمعية العامة أن مرتكبي الأعمال الإرهابية ومؤيديهم مسؤولون عن أعمالهم وسوف يحاسبون عليها. ولقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة باعتماده القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في فترة تزيد قليلا عن أسبوعين بعد وقوع الهجمات. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يعد ولاية من شأنها أن تغير بصورة جوهرية الطريقة التي يتصدى بها المجتمع الدولي للإرهاب. ويقتضي منا أن نتعاون لنستهدف قدرات الإرهابيين على جمع الأموال وتحويلها، والعثور على ملاذ آمن، والحصول على الأسلحة والتنقل عبر الحدود الدولية.

وسوف يعني التنفيذ، لدى الكثيرين، مواجهة تحديات معقدة وصعبة تتحدى أنظمتهم المالية والقانونية، وإدخال تغييرات في الطرق المعمول بها لتصريف الأمور، وإدخال تغييرات ترمي إلى وقف تدفق التمويل والأسلحة الذي يؤدي إلى استدامة هذه الجماعات الإرهابية، وإدخال تغييرات في الطريقة التي نتعاون بها للعثور على هؤلاء الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة لمحاكمتهم وحماية حدودنا. لقد استهل مجلس الأمن بالفعل بداية ممتازة بإنشاء لجنة تحت رئاسة مقتدرة لترجمة المطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة إلى حقيقة واقعة. لقد بدأت الدول تعمل معا لوقف الموارد المالية التي هي بمثابة الأوكسجين للجماعات الإرهابية. ولقد رأينا بالفعل أعضاء المجلس وهم يؤيدون على الفور تجميد أصول ما يزيد مجموعه على ١٢٠ من الأفراد والكيانات المشمولين في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة وقدمتها إلى لجنة جزاءات أفغانستان التابعة للأمم المتحدة. والمجلس قادر على تنسيق برامج التدريب المتخصص والمساعدات كي يساعد البلدان في التصدي للتدفقات المالية السريعة وأوجه النقص في الإجراءات التنظيمية. وحتى يكون القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فعالا فإنه يقتضي عزما جديدا. وحسبما قال الرئيس بوش، التزامات هذا القرار عاجلة وملزمة. ويتعين على الدول الآن أن تعمل معا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على حد سواء.

إن الحرب ضد الإرهاب تبدأ في داخل الحدود السيادية لكل بلد من بلداننا. وسنخوض هذه الحرب بمزيد من الدعم للبرامج الديمقراطية، وإصلاح القضاء، وحسم الصراعات، وتخفيف حدة الفقر، وإصلاح الاقتصاد، وإصلاح البرامج الصحية والتعليمية. ومن شأن جميع هذه

البرامج أن تزيل الأسباب التي يُعزى إليها وجود الإرهابيين أو حصولهم على ملاذ آمن داخل هذه الحدود.

الولايات المتحدة على استعداد لتقديم المساعدات التقنية، التي تتراوح ما بين توفير الأمن للملاحة الجوية وتدابير اقتفاء أثر التحويلات المالية وإنفاذ القانون. ونرحب بمبادرات الآخرين في هذه الميادين، ونحن على استعداد في أي وقت لتبادل المعلومات عن الإرهاب والتعاون بطرق أخرى لمكافحة العدو المشترك والتصدي للتحديات المشتركة التي نواجهها جميعا.

وهناك أشياء أخرى كثيرة. يتعين علينا أن ندرس سلامة أنظمة الإرسال الدولية، من قبيل نظام البريد. ولا بد أن نبحث طبيعة أهمية شبكة الإنترنت عندما يفشل نظاما الهاتف والبريد. وقبل أسابيع قليلة ربما ما كانت هذه المواضيع تحظى بالاهتمام. أما الآن، فإننا نستطيع أن نفهم كيف أن التقاعس يمكن أن يؤدي إلى أوخم العواقب. ففي كل مجال من هذه المجالات، هناك أدوار هامة يجب أن تؤديها الأمم المتحدة وكل بلد من بلداننا. ونعرب عن امتناننا للمساعدات التي قدمها الكثيرون الذين انضموا إلينا في الحرب التي نخوضها. وإننا نؤمن بأن من براثن هذه المأساة الكبرى وُلد هدف جماعي جديد.

لا يوجد في الوقت الحاضر في العالم تهديد أكبر من هذا للسلام والأمن الدوليين. ومن خلال هذه الهيئة، أنشأنا وننشئ الآن أدوات بناء دفاع أكثر قوة. وقد حان وقت تشغيل هذه الأدوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لجامايكا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موديبو سيديب وزير الشؤون الخارجية وشؤون رعايا مالي المقيمين في الخارج.

السيد سيديب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي إلى أصوات زملائي في التعبير عن مواساة وتعازي حكومة مالي لأسر ضحايا الحادثة المأساوية، حادثة سقوط الطائرة هذا الصباح.

ترحب مالي ببحثنا في مسألة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، في هذه الجلسة الرسمية التي يعقدها المجلس تحت رئاستكم، معالي الوزير. ويعرب وفدي عن الامتنان لوفد جامايكا، وبخاصة للسفيرة باتريشيا دورانت، لاتخاذها المبادرة بعقد هذه الجلسة، التي تمكننا من تعزيز تبادل الآراء المفتوح بشأن هذا الموضوع، موضوع الهجمات الإرهابية.

أرحب بحضور الأمين العام، كما أرحب ببيانه الهام، الذي أكد فيه على عزم الأمم المتحدة الواضح على خوض المعركة ضد الإرهاب. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد من جديد أن حكومة مالي تشجب على نحو أكيد أعمال الإرهاب الخسيسة التي غمرت الولايات المتحدة بالحزن وأؤكد مرة أخرى تضامن حكومة وشعب مالي مع حكومة وشعب الولايات المتحدة. وأود أن أؤكد مرة أخرى أيضا عزمنا على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

والأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، إضافة إلى طبيعتها المأساوية، تذكرنا بقوة بضعف النظام الدولي الراهن. وفي الحقيقة، لا توجد، فيما يبدو، دولة آمنة من نكبة الإرهاب. ولهذا، أصبح من الضروري أن نعمل جميعا الآن أكثر من أي وقت مضى بروح بناءة وبحزم وعلى أساس التوافق في الآراء كي نتصدى لهذا التهديد.

وتكرر مالي من جديد شجبها لجميع أشكال الإرهاب، سواء ارتكبها أفراد أو جماعات أو دول. ونعتقد بأن الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء هي أعمال إجرامية لأنها تنتهك حقوق الإنسان وسيادة الدول وسلامها، كما أنها تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وتعتقد حكومتي بأننا يجب أن نتوصل في أسرع وقت ممكن إلى تعريف محدد للإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهرة. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجمعية العامة نحو وضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب لسد الثغرات في الإطار الحالي للقانون الدولي.

وتقتضي مكافحة الإرهاب أيضا أن نتصدى لكل شيء يغذي الإرهاب من قبيل الفقر والصراعات الإقليمية. وهذه المهمة ستستغرق وقتا طويلا وتتطلب تعزيز التعاون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة وتنطوي على التوقيع على الصكوك القانونية الموجودة حاليا والانضمام إليها، فضلا عن مساعدة البلدان النامية بغية النهوض بقدراتها الوطنية على مكافحة الإرهاب الدولي.

وفي هذا الصدد، تؤكد مالي من جديد على تأييدها التام لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يعد خطوة هامة في دراية المجتمع الدولي بالكفاح ضد الإرهاب. كما وضع المجلس في مكان الصدارة الأهمية العاجلة للتعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب وإلحاق الهزيمة بشبكات الحركات الإرهابية في أرجاء العالم بحرمانها من الملاذ الآمن والدعم المالي والسوقي. وقد سبق لحكومتي أن اتخذت وستواصل اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه التدابير الهامة.

وعلى صعيد أفريقيا، يرحب بلدي بالاجتماع الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في دكار، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والذي تُوجت أعماله باعتماد إعلان دكار، الذي أوصى بجملة أمور منها التوقيع، على جناح السرعة، على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بالإرهاب، والعمل على دخولها حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن بلدي قد انضم لتوه إلى هذه الاتفاقية، مثلما انضم إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة. وأنوه أيضا بأن الجهاز المركزي المعني بإدارة الصراعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية قد اجتمع هنا يوم أمس في اجتماع على المستوى الوزاري وأصدر عددا من التوصيات لتعزيز عزم أفريقيا وقدرتها على مكافحة الإرهاب.

وأعرب الزعماء الأفريقيون بذلك في وضوح عن اقتناعهم بجعل أفريقيا قارة خالية من كافة أعمال الإرهاب ودعم الإرهاب مهما كان نوعها وتصميمهم على ذلك. ويؤكد بلدي من جديد في هذا السياق تسليمه الكامل بالحاجة الماسة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وختاما، أود التأكيد على أن بلدي لاقتناعه بأهمية اجتماع اليوم، سوف يصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا، اعتقادا منه بأن هذا المشروع يقدم إسهاما سياسيا مكملا للتدابير التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية وشؤون الماليين في الخارج على الكلمات الرقيقة التي وجهها للسفيرة دورانت.

أعطي الكلمة لصاحب المعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية في بنغلاديش، السيد رياض رحمن.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أزجي أحر التحيات الموجهة من حكومة رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء المنتخبة حديثا وشعب بنغلاديش إليكم يا سيدي ولحكومتكم ولشعب

جامايكا الشقيق. فمن دواعي سرورنا حقا أن نراكم تترأسون مداولاتنا ونعلم أننا سننتفع بتوجيهكم وحكمتكم.

وأغتنم هذه الفرصة لأضم صوتنا إلى ما أعرب عنه من معاني الصدمة العميقة والأسى إزاء تحطم طائرة شركة أميريكان إيرلايتز في نيويورك، ولأقدم صادق تعازينا للأسر المصابة.

وقد آلمتنا جميعا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الوضيعة أشد الإيلام. إذ كانت فداحة المأساة الإنسانية تجل عن الوصف. وقد نقشت هذه الهجمات أخاديد عميقة في وعينا. وقضى أناس ينتمون لأكثر من ٨٠ بلدا، من بينهم بلدي بنغلاديش، نحبهم في تلك المجزرة. فكانت بحق هجوما شُن علينا جميعا. ونحن ندين أعمال العنف هذه إدانة قاطعة ونعرب عن تضامننا الكامل مع حكومة وشعب الولايات المتحدة. كما نعرب عن اتحادنا مع المجتمع الدولي ومشاركتنا في الائتلاف الدولي لاتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي هذه الجرائم.

ويتجلى في هذه الجلسة التي تنعقد على المستوى الوزاري عزم المجلس وتصميمه المشترك على مواجهة الإرهاب ومكافحته بكل أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأياً كان مرتكبه. فالإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فضلا عن تهديده للاستقرار الاقتصادي العالمي. وفي سياق هذا التطور المشؤوم، أضيفت إلى مسؤوليات المجلس مسؤولية أخرى ذات بعد حيوي. وقد سلّم المجتمع الدولي صراحة بالدور الذي يجب على هذا المجلس، بل على الأمم المتحدة بأسرها، الاضطلاع به في هذا الوقت الحرج. وأهم من ذلك الآن أن يُفهم الأثر المترتب على هذه الهجمات بالنسبة لتطور العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي في الأجل البعيد.

ومن الواضح أن الحالة العالمية قد مرت بتحول جذري في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، أصبح ضروريا أكثر من ذي قبل أن يؤدي المجلس دوره على نحو متوازن وخلاق واستباقي، تمشيا مع التزاماته بموجب الميثاق. وفي حين يجب أن يأذن المجلس باتخاذ الإجراءات لمعاقبة الجناة، ينبغي له أن يحدد معايير هذه الإجراءات بحيث لا يضطر الأبرياء لدفع ثمن الجرائم التي يرتكبها الآخرون. ويجب على المجلس في الوقت ذاته أن يفرض مجموعة من التدابير الوقائية حتى لا يجد الإرهاب مناخا ينمو فيه ويترعرع.

هذه مهام رهيبة تنتظر المجلس. ويلزم رغم ذلك، بما أن المشكلة عالمية، أن نستحدث نهجا عالميا، متعدد الأطراف، يتسع للجميع، طويل الأجل، شاملا، يأخذ أيضا في الحسبان الدلالات الأوسع للمشكلة. كما أن من الأهمية بمكان أن نتيح للدول الأعضاء الإسهام في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب وفقا لقدرتها.

وموقف بنغلاديش من الإرهاب واضح ومتسق. فقد سعينا دائما للوفاء بمسؤولياتنا الدولية في هذا الصدد. وبغض النظر عن الإعراب عن التزامنا السياسي، فقد بدأنا في اتخاذ خطوات على الصعيد الوطني لتنفيذ التزاماتنا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومما يسعدنا في هذا الصدد أن نلاحظ اعترافا بضرورة توفير الدعم والمساعدة والخبرة الفنية على الصعيد الدولي لتنفيذ القرارات ذات الصلة، على النحو الذي أكدته لجنة مكافحة الإرهاب.

وقد يكون من المجدي أن نذكر هنا أن بنغلاديش تدرس اتفاقيات الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب بهدف أن تصبح طرفا في بعضها قريبا. وسوف نسهم بهمة في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وقد اعتمدنا بالفعل في منطقتنا

الاتفاقية الإقليمية المعنية بقمع الإرهاب لعام ١٩٨٧التابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويوفر هذا الصك إطارا لمزيد من التنسيق والتعاون فيما بين أعضاء الرابطة في تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١). ونرجو أن يعجّل بهذه العملية جهدنا المبذول لتنشيط عملية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

ومن الأهمية بمكان في كفاحنا المشترك في مواجهة الإرهاب الدولي أن يظل مجلس الأمن متحدا وفعالا. وتحقيقا لهذا الهدف، ربما يمكن استكشاف آلية للتنسيق بين أعمال المجلس وأعمال الجمعية العامة في هذا المجال الهام. وقد نشأ قدر عظيم من التضامن الدولي لمكافحة الإرهاب بالفعل. ويجب أن نحاول الحفاظ على روح التعاون هذه وتعزيزها.

وتؤيد بنغلاديش الإجراءات المتخذة لتقديم الجناة للعدالة. ونشعر في الوقت ذاته بأن على نفس الدرجة من الأهمية في أثناء السعي لتحقيق ذلك الهدف أن تكفل حماية مصالح جماعات السكان الأبرياء ورفاههم، تمشيا مع الممارسة القائمة المتمثلة في حماية مصالح المدنيين في حالات الصراع. ونحث المجلس بقوة على أن يظل متأهبا بالنسبة لهذه المسألة وأن يتصدى لها بعناية وتعاطف.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن ثقتنا الكاملة بقدرة المجتمع الدولي على التصدي لهذا التحدي الجديد، وعن بقاء بنغلاديش على التزامها بالوقوف إلى جانب المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تؤيد بنغلاديش اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار (S/2001/1060). وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار الآن للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، فرنسا، كولومبيا، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع وأصبح القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.